مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد13/العدد: 02 (2023)،
ص 165-180

- الوصم الاجتماعي والجريمة – تحليل سوسيولوجي

Social Stigma and Crime – Social Analysis –

Souha MOURAKEB1, Djamel BENKHALED2

1 سهى مراكب ،أ. د/ جمال بن خالد*2

العمومية طالبة دكتوراه 1

مخبرسوسيولوجية جودة الخدمة /جامعة محمد بوضياف المسيلة

souha.mourakeb@univ-msila.dz

2 أستاذ جامعة محمد بوضياف المسيلة djamel.benkhaled@univ-msila.dz ،

تاريخ الاستلام: 2022/11/08 تاريخ القبول: 2023/12/17 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

الوصم الاجتماعي هو الصفة التي يوسم بها الفرد بغض النظر عن الفعل المرتكب من قبله وتعد من الظواهر التي يجب ان نضع حد لها لأنها تشكل خطورة على البنية الاجتماعية . هذا المقال هو محاولة لتوضيح الدور الذي يمثله الوصم الاجتماعي كعامل وسبب في خلق المجرم وولادة الجريمة داخل المجتمع، فالوصم عقوبة اجتماعية قاسية يسلطها المجتمع على الفرد تتمثل في فعل الاستبعاد والرفض الاجتماعي ما يقابل ذلك من رد فعل الموصوم المتمثل في الفعل الإجرامي فهي علاقة دينامية واجتماعية وبذلك نقول أن الوصم الاجتماعي سبب من بين الاسباب التي لها علاقة بحدوث الجريمة وزيادة نسبتها داخل المجتمعات بدل من منع حدوثها .

كلمات مفتاحية: المجرم.؛ الجريمة.؛ الوصم. الاجتماعي.

Abstract:

Social stigma is the character that the individual is marked regardless of the act committed by him and is one of the phenomena we must put an end to because it is a danger to social structure. This debate addresses the role of social stigma as a factor and cause for creating the criminal and crime within society, stigma is a cruel social punishment that society has inflicted on the individual is the act of exclusion and social rejection, for that we

*المؤلف المرسل: سهى مراكب ، الإيميل: souha.mourakeb@univ-msila.dz

say the stigma is a factor in creating the offender and generating crime and increasing its proportion within societies rather than preventing it.
Keywords : criminal - crime - social stigma.

Résumé :

La stigmatisation sociale est le caractère que l'individu est marqué indépendamment de l'acte qu'il a commis et est l'un des phénomènes auxquels nous devons mettre fin parce que c'est un danger pour la structure sociale. Ce débat aborde le rôle de la stigmatisation sociale en tant que facteur et cause de la création du criminel et du crime au sein de la société, la stigmatisation est une punition sociale cruelle que la société a infligée à l'individu est l'acte d'exclusion et de rejet social, pour cela nous disons que la stigmatisation est un facteur de création du délinquant et de génération de crime et d'augmentation de sa proportion au sein des sociétés plutôt que de le prévenir.
Mots-clés: criminel - crime - stigmatisation sociale.

- **مقدمة**

الجريمة ظاهرة موجودة في المجتمعات منذ ظهور البشرية، حيث تشكل اكبر المشاكل في المجتمع فهي تدمر الأفراد والمجتمعات على الرغم من المجهودات المبذولة في سبيل منع حدوثها، ومن بين أهم العوامل التي تعمل على ولادة المجرم والجريمة هو الوصم الاجتماعي، حيث أن العقوبة المهينة والعار الذي يتم من خلال الوصم سيؤدي ذلك إلى ألم نفسي واجتماعي لدى الفرد الذي يتم رفضه واستبعاده بواسطة الوصمة فهي من أشد العقوبات قسوة للإنسان يترتب عنه رد فعل إجرامي من قبل الفرد الموصوم ، لان الاستجابة النفسية للمجرم تؤثر على السلوك بحيث لا يتكيف مع المجتمع ، وبهذا يمكن القول بأن الوصم الاجتماعي عنصر من عناصر الجريمة والانحراف للثقافة الفرعية ، فالوصمة تصنع لنا المجرم كما يقول غوفمان وذلك بتعزيز الجريمة وحتى تكرارها من خلال التأثير على المجرم ، فبدلا من وصم المجرمين وجب إعادة إدماجهم داخل المجتمع لمنع الجريمة وهذا فعل عكسي للوصم الاجتماعي لان نظرة الازدراء من قبل المجتمع كفيلة بجعل الفرد عرضة للجوء إلى الجريمة كرد فعل على الرفض الذي تلقاه من المجتمع . ومنه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح والكشف أن الوصم الاجتماعي الممارس من قبل المجتمع من بين أكثر العوامل التي تقوم بدفع الفرد إلى السلوك الاجرامي بشكل مباشر أو غير مباشر مما يخلق لنا زيادة في معدلات الجريمة وينعكس بصورة ملحوظة على أمن المجتمع واستقراره فهي تهديد للوسط الاجتماعي، لهذا جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في الاشكالية التالية: ما معنى الوصم

الاجتماعي والتحليل السوسيولوجي له؟ وفيما تتمثل أنواعه؟ وهل يمكن اعتبار الوصم الاجتماعي سبب وحافز للجريمة ؟وان كان كذلك فيما تبرز أهم الأساليب لمواجهة الوصمة؟

1. مصطلحات الدراسة

1.1 المجرم

هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار، أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان يقصد ارتكاب جريمة أم لا، ويشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية. (شحاته وأخرون، 1994، ص. 39) .

من خلال هذا التعريف يتبين لنا ان المجرم هو الشخص الذي يرتكب سلوكيات وفقا لنص القانوني الذي يثبت على تجريمها وبهذا يقوم بأفعال يستهجنها ويرفضها المجتمع .

2.1 الجريمة

هي سلوك إجرامي يعاقب عليه المجتمع ويخرق فيه الفرد القانون أو المشرع. (العيسوي، 1990، ص. 29). يتفق غالبية علماء الاجتماع على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع وتمثل خطرا عليه ، وذهب عالم الاجتماع " دوركايم " إلى أكثر من ذلك حيث أضاف " وإنها ضرورية ومفيدة لسلامة المجتمع لارتباطها بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية ، وإنها جزء من كل مجتمع سليم ."

ويرى أن المجتمع كلما ازداد نموا وتطورا ازدادت درجة تقسيم العمل فيه وازداد نظامه تعقيدا ، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل ، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد من التناقض واللاتجانس بين أعضاء المجتمع يضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي وهي حالة الأنومي تتصف بفقدان المعايير و القواعد الاجتماعية ونتيجة لهذا تنطلق شهوات ورغبات الفرد فيرتكب أفعالا تتقاطع مع النظام العام للمجتمع . (المشهداني، 2005، ص. 41).

وبشكل عام معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا يعرفون الجريمة بأنها انتهاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية. (الربايعة، 1984، ص. 14). وبهذا يمكن القول أنها هي السلوك المضاد للمجتمع وأيضا السلوك الغير سوي يقابلها نص تجريمي في قانون العقوبات.

3.1 الوصم الاجتماعي

معظم تعريفات الوصمة تدور حول ذوي المشكلات الجنسية ومعاناتهم كالشعور بالعزلة الاجتماعية ولاضطهاد المجتمعي والمعاملة غير العادلة من الأخرين وفقدان قيمة الفرد في مجتمعه .(Herek, 2002, p. 594).

وهو لا ينطبق فقط على الجريمة والمجرم بل موجود في حياتنا اليومية فهي تمس معظم افراد المجتمع من احتقار واستهجان . (معتوق،2011 ،ص316).

فهو صورة ذهنية تلصق بفرد معين كتعبير عن الأشياء والاستهجان لهذا الفرد نتيجة اقترافه سلوكا غير سوي يتعارض مع القيم والمبادئ السارية في المجتمع ،ويشير الوصم إلى ردود فعل اجتماعية سلبية تجاه السلوك الاجرامي أو الانحرافي، ففي مرحلة الانحراف الأولية يتم رد فعل المجتمع إزاءه وفي المرحلة الثانية تعكس قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة، وفي المرحلة الثالثة يحصل تكرار الانحراف الأولي وزيادة نسبته أو كميته، وفي المرحلة الرابعة تقوم ردود فعل اجتماعية أكثر عمقا وأشد قسوة وقيام رفض اجتماعي للسلوك، وفي المرحلة الخامسة يزداد الانحراف بحيث يصاحبه شعور بالعداء لمصدر هذا الرفض والعقاب، وفي المرحلة السادسة يقوم المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تأخذ وسم المنحرف بوصمة الانحراف والإجرام، أما في المرحلة السابعة ففيها يزداد الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة، وفي المرحلة الثامنة (الأخيرة) يقبل الفرد التوافق مع شخصيته الجديدة ودوره الجديد كشخص منبوذ في مجتمعه .(معن،2006، ص. 27-28).

4.1 الوصم والازدراء

وقد عرف غوفمان 1993 الوصمة بأنها سمة يمكن أن تكون مشوهة إلى حد كبير، مما يقلل من الأشخاص بأكملهم إلى تلوث الآخرين وخصمهم. ويبدأ تعريف غوفمان الكلاسيكي باعتباره مصدر تشويه المصدر، غير أن التعاريف الأخيرة للوصمة تعتمد صراحة إطار بناء اجتماعي مثلا يعرف الوصم بأنه أي نظرة سلبية أو ضعف نسبي يملكها المجتمع للناس الذين يملكون سمات معينة أو ينتمون إلى جماعة أو فئة محددة.

وهذا التحول يحرك مصدر الوصم من الأشخاص والهويات التي يصبها الوصم ويوضع أصول الوصم على المستوى المجتمعي، فالمعنى المتأصل في المجتمع معقود في سياقات تاريخية ويمكن أن تتغير معانيها بمرور الزمن .

ولا تقتصر الوصمة على الأقليات العددية، إلا أن الوصم ينشأ ويبقى من قبل من يملكون السلطة ضد آخرين من ذوي القوة الأقل وبمجرد أن يتم ثبوتها تتجلى الوصمة الاجتماعية في عدد لا يتجزأ من العمليات ذات الصلة بالوصمة المفاهمية وهي عمليات مبنية كالآتي:

عدم المساواة الهيكلية .

القوالب النمطية والتحيزات. (Frost, 2011, p. 23) .

مما سبق نستنتج أن الوصم هو فعل الازدراء الاحتقار والاهانة التي يفرضها المجتمع على الفرد وهي عكس الإدماج الاجتماعي . كما أن الوصمة علامة سجل إجرامي يمكن أن تشوه سمعة الفرد .

2. الجريمة والمجتمع

تشكل الجريمة ظاهرة ملتصقة بالمجتمع، وجزء منه منذ ظهور البشرية فبرغم من اختلاف المجتمعات وتطورها لا بد من وجود الجريمة تلازمها فهي ظاهرة لا تفنى ولا يخلو منها اي مجتمع أ وكأنها علاقة حتمية

حيث تعتبر هذه الظاهرة واقعا معاش يهدد المجتمعات، حيث أن نظرة المجتمع إلى الجريمة اي حكم الراي العام على الجريمة والمجرم يكون كالتالي:

1.2 استنكار الجريمة

الأصل أن يستنكر المجتمع ارتكاب الفعل المجرم ويستهجنه وبالتالي يترتب على رد فعل هو ازدراء المجرم واحتقاره ونبذه وعدم إقامة علاقات معه بعد ذلك، وأساس هذا الرأي هو أن الجريمة إتيان فعل يخالف قواعد الأخلاق وتعاليم الدين وفي نفس الوقت يضر بمصلحة الجماعة ولذا يجرمه الشارع وينص على عقاب له.

ونظرة الاستنكار للجريمة ونبذ المجرم سلاح ذو حدين:

- فهي من ناحية تجعل الفرد يحرص أن ينأ بنفسه عن استهجان المجتمع لأفعاله واحتقارهم له فيبتعد عن ارتكاب الجريمة بقدر المستطاع أو على الأقل يتردد كثيرا جدا قبل أن يقدم عليها، وهي في نفس الوقت تجعل العامة يبارون عن ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات عنها ويتقدمون للشهادة ضد المجرم بل وفي كثير من الأحيان يبذلون جهدهم في ضبط المجرم لتقديمه للعدالة حرصا منهم على امن مجتمعهم .
- وهي من ناحية أخرى تقف عقبة في سبيل تأهيل المجرم واسترداد مكانته في المجتمع حتى بعد استيفائه للعقوبة المحكوم بها عليه، فتتضاءل فرص العيش الشريف أمامه فينطلق في طريق الجريمة مندفعا بتيار نبذ المجتمع له وعند إمكانه التكيف مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

كما إن استنكار الجريمة من جانب الرأي العام يحمل مرتكبها في بعض الأوقات إلى محاولة إخفاء جريمة بارتكاب جريمة أخرى كما هو مشاهد في ارتكاب القتل ثم محاولة إخفاء جثة القتيل وكذلك الحال في ارتكاب جريمة الإجهاض أو قتل الأطفال لإخفاء جرائم العرض .(منصور، 1991، ص. 102-103).

3. خصائص الجريمة

لكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلابد هنا أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص يجب أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ بيه قانونيا. أما الخاصية الثانية فهي يجب أن يكون هذا الضرر مجتمع ما قانونيا ومعروفا في قانون العقوبات ووجب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمه القانون وهو ممتلك حرية الإرادة ، فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي ومن خواصها أيضا أن تتوفر العلامة السببية في الضرر المجرم قانونيا وسوء التصرف ويجب أن يحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانونا وتفصل، هذه الخصائص المختلطة للجريمة ترتبط جميعا بطبيعة السلوك الذي يمكن أن يطلق عليه اسم "الجريمة" أما العقوبات

المفروضة فالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون اخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها .(نوري، 2011، ص. 135).

4. انواع الوصم : حسب جوفمان هناك ثلاث أنواع من وصمة العار :

1.4 تشوهات الجسم الخطيرة .

2.4 العيوب الشخصية، في عيون الآخرين لها مظهر لعدم وجود الإرادة لاستبداد أو المشاعر غير الطبيعية والمعتقدات الجامدة وخيانة الأمانة، والتي نستدل على وجودها في فرد لأننا نعرف أنه على سبيل المثال مختل عقليا، مسجون، مدمن مخدرات، مثلي الجنس، الانتحار أو اليسار المتطرف .

3.4 وأخيرا هناك وصمة العار القبائل العرق والجنسية والدين، والتي يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل وكذلك تلوث جميع أفراد الأسرة.

لكن في جميع الحالات وصمة العار لها نفس الصفات الاجتماعية أي الفرد الذي يمكن بسهولة أن يقبل في دائرة العلاقات الاجتماعية العادية كانت فيه خصلة بحيث يمكن أن يظهر انتباه بعض من الذين يقابلونه، يتباعدون عنه، وبالتالي تدمر حقوقه شيئا فشيئا بسبب سماته الأخرى، أنه يحتوي على وصمة العار وفرق المؤسف من ما كنا نتوقعه، أما بالنسبة لنا ولأولئك الذين لا تتباعد سلبا من هذه السمات المعينة، يمكن أن أسميهم الطبيعيين، مواقفنا نحن الطبيعيين التي نأخذها تجاه الشخص الموصوم والطريقة التي نتصرف بها تجاهه، كل هذا معروف جيدا لأنها تفاعلات تحكمها الخير الاجتماعي ويجب تحسينها، ونحن نعتقد أن أي شخص مع وصمة العار كائن ليس كائن إنساني ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نمارس كل أنواع التمييز، والتي من خلالها سوف تقلل بشكل فعال ولو بدون وعي خصوصا لهذا الشخص لشرح الدونية له ولتبرير أنه خطرا، ونحن نبني نظرية إيديولوجية من وصمة العار الذي يستخدم في بعض الأحيان إلى تفعيل العداء المؤسس الاختلافات الأخرى الطبقية على سبيل المثال نستخدم المصطلحات اليومية تحديد وصمة العار، مثل نذل معتوه، صنع مصدر صور والاستعارات من التفكير في الغالب في المعنى الأصلي لهذه الكلمات نحن عرضة لنفترض في سلسلة من الكلمات ليس كم دون تخصص في الوقت نفسه يوجد كفاءات مرغوب فيها ولكن ليس الصفات المطلوبة في كثير من الأحيان .(Goffman, 2015, p. 14)

الشكل 1. تمثيل بصري للوصمة (المجالات والمواضيع الخاصة بكل منها) (المصدر: Brondani, 2017, p. 6)

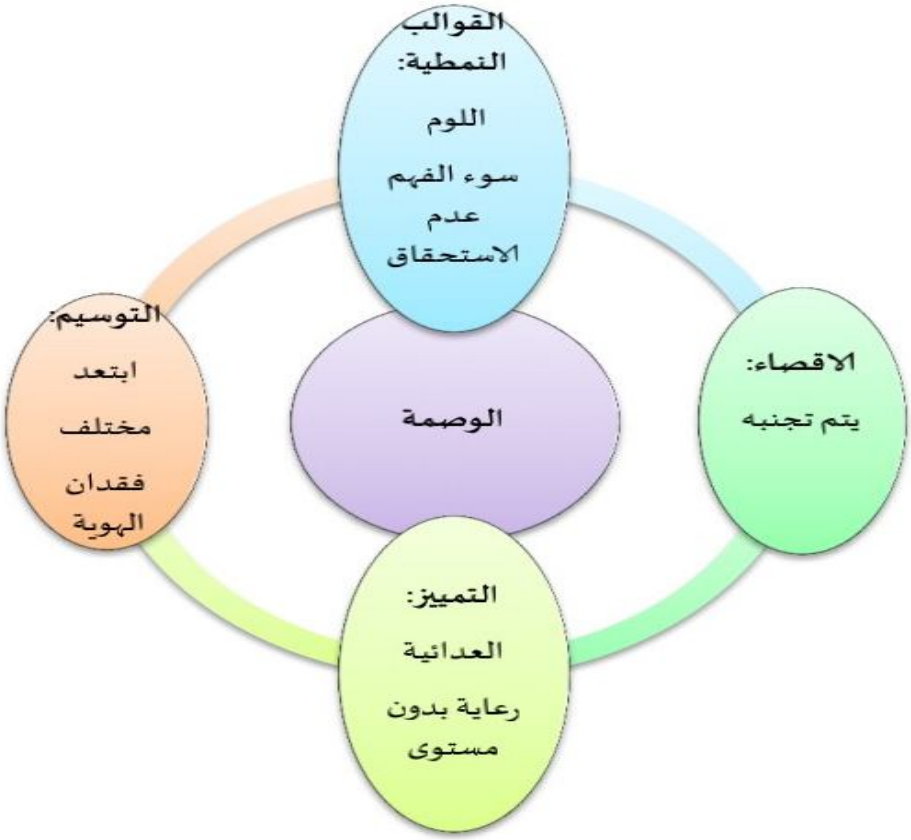

5. أبعاد الوصم

قد حدد جونز وزملائه ستة أبعاد للوصمة وهي :

1.5 قابلية الإخفاء: وتشير هذه الخاصية إلى مدى إخفاء الصف .

2.5 المسار: وتشير هذه الخاصية إلى فيما إذا كانت ظروف الوصم يمكن عكسها زمنيا وإن الظروف غير قابلة للتراجع تثير مزيدا من الصفات السلبية من الآخرين .

3.5 الفوضوية: تشير إلى مدى ضغوط الوصم .

4.5 الجمالية: وتعكس هذه الخاصية ما هو جذاب أو يسعد إدراك شخص ما وما تسببه العلامة من إثارة رد فعل طبيعي للاشمئزاز .

5.5 الأصل: ويشير إلى الكيفية التي ظهر فيها ظرف الإدراك المسؤولية واتجاه ظرف ما يحمل تأثير كبير حول استجابة الآخرين غير المحببة أو إزاء عقاب اتجاه فعل محدد.

6.5 الخطر: ويشير إلى مشاعر الخطر أو تهديدات التي تسببها العلامة في الآخرين، فالتهديد يشير إلى الحوف من الخطر المادي الفعلي .

وتتم عملية الوصم من خلال عزل الفرد عن المجتمع ومحيطه واستبعاده عن الآخرين، وإلصاق الصفات السلبية وغير المرغوبة اجتماعيا، مما يؤدي إلى تجنب الناس له، والابتعاد عنه. (البدانية، 2011، ص. 49-50)

6. نموذج نظري يوضح مستويات الوصمة

وقد قدمه كاريجان وآخرون .

المستوى الأول: الوعي بالأحكام النمطية، وفيه يصبح الفرد الموصوم على وعي بالأحكام النمطية السلبية في سياق الظروف التي تربطه بالجماعة مثل: "أعتقد أن الناس تنظر لي على أنني أقل كفاءة" .

المستوى الثاني: الاتفاق حول الأحكام النمطية، الأفراد في حالة الوصمة يتفقون معا ويعبرون عنها نحو الأفراد في المجموعة ذات الوصمة والتي ترتبط بسياق ظروف الجماعة مثل: " أتفق مع الناس أنني أقل كفاءة وذلك يجعلني غير مرتاح" .

المستوى الثالث: التطبيق ، وفيها يطبق الأفراد ذوي الوصمة (المعتقدات السلبية) التي شكلتها الجماعة عنهم بأنفسهم مثل: " لأنني...فأنني أقل كفاءة " .

المستوى الرابع: الألم أو الضرر، والتي تعرض من خلال نتائج ملموسة مثل: "تقدير الذات المنخفض" . (Boyle, 2013, p. 1518)

الجدول 1. علم الاجتماع النفس وعلم مقاربة الوصمة تأتي من خلال أربع فئات (المصدر: Claire, 2018 ,p. 3)

	مستوى الميكرو (علم النفس)	مستوى متوسط (علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الثقافي)	مستوى الماكرو (علم الاجتماع)
الأسباب	اضطرابات جسدية وعقلية،دوافع اجتماعية وحافزفعال .	دوافع تداخليه ورمزية، دوافع ثقافية، القوالب النمطية .	الغلق الاجتماعي،الممارسات المؤسسية،الح والمحيط الاجتماعي،قوانين التمييز.
السياقات	الجسم،العقل،الإدراك،المخطط.	التصورات الفردية والمواقف،العلاقات الشخصية.	سياسة القوانين،الحي،مكان العمل، بناء وطبيعة المحيط.
العواقب	أمراض عقلية،التوتر،مرض جسدي.	احترام الذات،الهوية،القيمة الرمزية.	الفروقات الجماعية في الصحة العقلية والبدنية، داخل أو خارج عضوية الجماعة الاقتصاد وعدم المساواة الاجتماعية.
الردود	التعامل الفسيولوجي، الإدارة الفردية.	انسحاب شخصي،موارد نفسية اجتماعية، إعادة صياغة ثقافية.	حركات اجتماعية، المؤسسات وتغيير التنظيمات،السياسة والتغيير القانوني.

7. نظرية الوصم الاجتماعي

ظهرت هذه النظرية نتيجة للنقد الذي وجهه أتباع الاتجاه الصراعي النقدي للنظريات التي كانت سائدة قبل عقد الستينيات وأوائل السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تعتبر الجريمة والانحراف خروجا ظاهرا على القيم المشتركة السائدة في ثقافة المجتمع مما يسبب خللا في التوازن القائم كما تقول النظرية الوظيفية، وغالبا ما يرتكز الاهتمام في هذه الحالة على كيفية حدوث الفعل ولم تعن الدراسات بردود فعل المجتمع نحو الفرد وأثرها في السلوك الذي يوصف بالانحراف وقد تزامن هذا النقد مع الاحتجاجات التي ارتفعت في أمريكيا ضد حرب الفيتنام والتي شهدت ارتفاع معدلات الجريمة بشكل لم يسبق له مثيل، وارتفعت الأصوات حينئذ مطالبة بإعادة النظر في تراث الامعيارية الثقافية ككل، ويمكن أن تكتشف بعض الأفكار الأولية لهذه النظرية في كتابات ريتشارد كويني ووليم شاميلس ، اللذين أشارا إلى أن الذين يملكون القوة في المجتمع يملكون استخدام تأثيرهم في توجيه انحرافات القانون الجنائي لمنافعهم الخاصة بينما تواجه انحرافات الطبقات الدنيا بعقوبات شديدة .(بشقة وبلعيساوي، 2020، ص. 678) .

يرجع أصل نظرية الوصم إلى ما كتبه تالنيوم عن أن ما يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون حيث أشار عام 1938 إلى تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يناسبها من تأثير وتأثر متبادل مشترك، إنما يؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرها كما يلي: تتصف عمليه صنه المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل، وشرح ، تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه وبالتالي إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، مما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الجماعي واحتمالات تحقيق الرفعة والسمو لدى البعض منهم وأيضا ضمان الجماعة .(خرياطة وبغدادي، 2020، ص. 219- 222) .

كما يعد الباحث الأمريكي أدولين ليمرت من أهم الرواد الذين ساهموا في بناء نظرية حديثة في علم الجريمة حاول من خلالها إيجاد الأسباب الحقيقية للانحراف وكان ذلك عام 1950 ثم جاد من بعده هاورد بيكر الذي طور هذه النظرية أن الوصم يعود إلى أسباب نفسية وليست اجتماعية، لكن الأغلبية من الباحثين يؤكدون أنه يعود إلى أسباب اجتماعية .(غانم، 2006، ص. 196-197).

أما فيما يتعلق بآراء العالم هوارد بيكر فقد تبلورت نظرية الوصم عنده واتضحت صورتها النهائية من خلال كتابه "الهامشيون" سنة 1993، والذي يرى فيه أن عملية وصم الفرد بالانحراف لا تحتاج إلى أكثر من قيام الفرد بارتكاب جرم واحد فقط ليتم وصمه، فالفرد الذي قبض عليه في جريمة السرقة عادة ما ينظر إليه من قبل أفراد المجتمع على أنه سوف يقوم بنفس الفعل مرة أخرى ويدعم هذا ما تقوم بيه الأجهزة التنفيذية ممثلة في الشرطة، حيث بعد وقوع جرم ما قي مكان ما تقوم بالتحقيق مع من سبق لهم ارتكاب مثل هذا الجرم، وبذلك ينظر إلى مثل هؤلاء الأفراد أنهم أشخاص لا يحترمون القانون يعتبرون

منحرفين إلى الأبد والتعامل معهم يكون على هذا الأساس، كما أن تجربة القبض على الفرد ونعته عمليا بالانحراف تعتبر أهم عملية في بناء نمط ثابت من السلوك لانحرافي عنده.(الدوري، 1984، ص. 26)

الفكرة الحديثة للوصم تدين بقدر كبير لغوفمان الذي يعتبر وصمة العار برخامبنية على بناء الهوية الاجتماعية ومن ثم ينتقل الأشخاص الذين يرتبطون بحالة وصم من حالة طبيعية إلى وضع اجتماعي معدوم أو غير مصداقية، وفي مناقشة الأصلية بشأن وصمة العار لغوفمان شملت عناصر نفسية واجتماعية ولكن أفكاره استخدمت أساسا في تحليل الأثر النفسي للوصمة على الأفراد ، وقد خلق هذا قهم لعلم النفس للوصمة التي تركز على العملية التي يتم بواسطتها استيعاب الوصم ويشكل سلوك الفرد، ومع ذلك فقد كان هذا الأمر هو استبعاد النظر في الكيفية التي تتغير بها الحية الاجتماعية والعلاقات بواسطة الوصمة .(Kleinman & Hall-chifford, 2009, p. 12).

قد يتوقع الشخص بعد أن يتصور وصمة عار تجاه مجموعة واحدة مزيدا من المعاملة التميزية في المستقبل سواء كان يوافق أو لا على القوالب النمطية السلبية المرتبطة بها، ومن ثم يعتقد أن الوصمة المتوقعة تحدث خارج العملية التي تعتبر القوالب النمطية التي تستوعب، ومع ذلك فان الوصم المتوقع هو رد ذاتي ذي صلة يتبين بأنه يرتبط بالضيق بين الأشخاص الذين يعانون من وصمة عار لا يمكن إخفاؤها ، وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الطبية لدى من يحصلون على ظروف صحية مزمنة، ومع ضعف التكيف المجتمعي بين المجرمين، ولذلك يمكن أن يكون الوصم المتوقع ضارا حتى لا يتم استيعاب القوالب النمطية ويشكل عنصرا فريدا من عناصر عملية الوصمة التي قد تكون لها أيضا عوامل الخطر والحماية الخاصة بها . (Moore, et al, 2017, p. 56)

تكتسب نظرية الوصم "التي تفترض أن وصم شخص ما بالانحراف سيعزز سلوكه لانحرافي" أهمية خاصة لأنها تعتقد أن السلوك الإجرامي أو القويم لا يعود إلى أصول فطرية أصيلة، ويهتم أنصار هذا الاتجاه بالكيفية التي يصار فيها إلى تعريف أنماط معينة من السلوك بأنها منحرفة، وبالأسباب التي تدعو إلى إطلاق هذه الصفة على جماعات معينة دون أخرى . (غيدنز، 2005، ص. 307).

يمكن اعتبار أن للوصم أيضا صلة بحظر المعاملة اللاإنسانية أو المهنية، وفقا لما هو منصوص عليه في صكوك من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(المادة7)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة16). فالمعاملة اللاإنسانية أو المهينة تفسر على أنها تتعدى التسبب بألم جسدي لتشمل المعاناة النفسية، وفي حال المعاملة المعينة يلعب الإذلال دورا أكبر من حدة المعاناة، وهو ما يدل على وجود صلات وثيقة بكيفية عيش تجربة الوصم . (مجلس حقوق الإنسان، 2012 ص. 19) .

يرى القائمين على هذه النظرية بأن الانحراف هو صناعة اجتماعية، ويقصدوا بذلك القواعد والظروف والصفات والأفراد ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف وقد يكون كلا السلوكيين متشابها، وقد لا يكون السلوك المنحرف موجودا أو حقيقيا، كما يقول بيكر وهو من أكثر

علماء نظريات الوصم شهرة أن رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف هو الذي يخلق الانحراف.(الجنفاوي، 2020، ص. 27).

8. يمكن تلخيص نظرية الوصم لانعكاسات الوصمة الاجتماعية في النقاط التالية:

- أن الفرد يستجيب لمعنى الفعل "الوصم" وليس للفعل نفسه ، أي إننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين، وبالمقابل يستجيب أفراد المجتمع إلى الوصم الذي يطلق على أشخاص معنيين قاموا بالفعل الإجرامي ويستمر حكم الوصم عليهم مثل إطلاق تسمية "أولاد الحرام" .

- أن الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس لأشخاص الأقل مكانة اجتماعيا اذ يوصم الوزراء والمدراء والمسئولون الكبار "أصحاب الياقات البيضاء" ضمنيا بالوصم بسبب السلطة التي يمتلكونها لكن الأشخاص الأقل مكانة نزولا إلى الفقراء يوصمون بشكل علني إذا ساهموا بأي سلوك انحرافي أو إجرامي .

- أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم وتختلف ردة الفعل هذه باختلاف الزمان والمكان والفاعل وأفراد المجتمع.

- تعتقد النظرية أن المجرمين غير مختلفين أساسا عن غير المجرمين ولكن أفعال وسلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها في حين يتم تجاهل سلوكيات الآخرين، فالأفعال المضرة والإجرامية كثيرة ومتنوعة لكن ما يبقى في أذهان الناس ويؤثر فيهم هو الذي يوصم أكثر من غيره من الأفعال .

- تفترض نظرية الوصم أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على دفع الأفراد إلى الانحراف وبالتالي تزيد.

- تعتقد النظرية أن الفرد يرتكب انحرافا أوليا ويقابله ردة فعل اجتماعية ، ثم يرتكب الجريمة مرة أخرى ويقابله ردة فعل اجتماعية أشد إلى أن تتشكل هوية المجرم .

- تفترض النظرية أن الخوف من الوصم هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي .(Jones, et al , 1984, p. 48)

9.الاثار الإيجابية للوصم الاجتماعي:

تتعدد الأثار الناجمة عن الوصم الاجتماعي وهي :

- ارتفاع مشاعر القلق والاكتئاب والعدائية.
- الشعور بالنبذ والعزل الاجتماعي .
- تقلص وضعف شبكة الدعم المادي والمعنوي من كل أفراد العائلة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام .
- العزلة والهروب من الجماعة الواصمة .

10. الاثار السلبية للوصم الاجتماعي:

نظرا لشيوع الوصمة اقترح البعض أنه لابد أن لها فائدة سواء للأشخاص الواصمين أو المجتمعات فقد تساعد الوصمة على تبرير الوضع الاجتماعي السائد لجماعة من الناس أو معاملتهم أو السيطرة

عليهم، كذلك رأى البعض أن الوصمة تعمل كأداة للضبط من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي وذلك من خلال تقليل حدوث انحراف في المستقبل أو منع حدوثه . (شلبي، 2014، ص. 28) .

11. أسباب الجريمة

مكافحة ظاهرة الإجرام في أي مجتمع تصبح أيسر وأكثر فاعلية متى استندت إلى تحديد وفهم صحيحين لأسباب تلك الظاهرة في ذلك المجتمع .(أقرورو، 2015، ص. 11)

تتنوع أسباب الجريمة بتنوع واختلاف المجتمعات ، أردنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ما يلي:

1.11 العوامل المتعددة:

ويرى أصحاب هذا المذهب أن الجريمة لا تخضع لعوامل أو دوافع محددة محدودة ذات صبغة معينة سواء كانت اجتماعية أو عضوية أو نفسية، بل أن مزيجا مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة حيث تختلف مكونات هذا المزيج من فرد إلى أخر ، فلكل مجرم ظروف وأوضاع وعوامل خاصة بيه عضويا واجتماعيا ونفسيا، فبينما قد تكزن مثلا عوامل الفقر وضعف الجسم وقسوة الأب هي التي أدت كمزيج إلى انحراف مجرم ما فلا يستبعد أن تكون عوامل الغنى وقوة الجسم وتدليل الوالدين هي التي أدت كمزيج إلى انحراف مجرم أخر ، ويميل معظم علماء الإجرام في وقتنا الحاضر إلى مذهب العوامل المتعددة إذ يبدو أنه أسلم المذاهب وأبعدها عن التحيز والتطرف طالما لم يتضح لنا علميا علاقة عامل معين أو عوامل معينة بالسلوك الإجرامي بصفة قاطعة غير قابلة للشك غير أن البحث في سببية الجريمة لم يقف عند حد نظرية تعدد العوامل بل ما زال علماء الجريمة يواصلون مختلف البحوث والدراسات في هذا الميدان على أمل التوصل إلى نظرية يكون فيها الدقة والوضوح ما يسمح بالانتفاع بها وتحديد أنسب الوسائل والطرق للوقاية من الجريمة. (بدر الدين، 1958، ص. 21-30)

من خلال هذا الطرح التفسيري الذي يدمج عدة أسباب لحدوث الجريمة فان الوصم الاجتماعي الذي يعد ظاهرة اجتماعية بامتياز هو عامل وسبب من أسباب الجريمة بغض النظر عن خلفية الفرد الذي يرتكب الجرم لان بنية الوصم هي واقع اجتماعي يتضمن الممارسات التي تعكس صورة المجتمع على الفرد الموصوم .

الشكل 2. يمثل الأسباب المتنوعة لحدوث الجريمة (المصدر: من إعداد الباحثين)

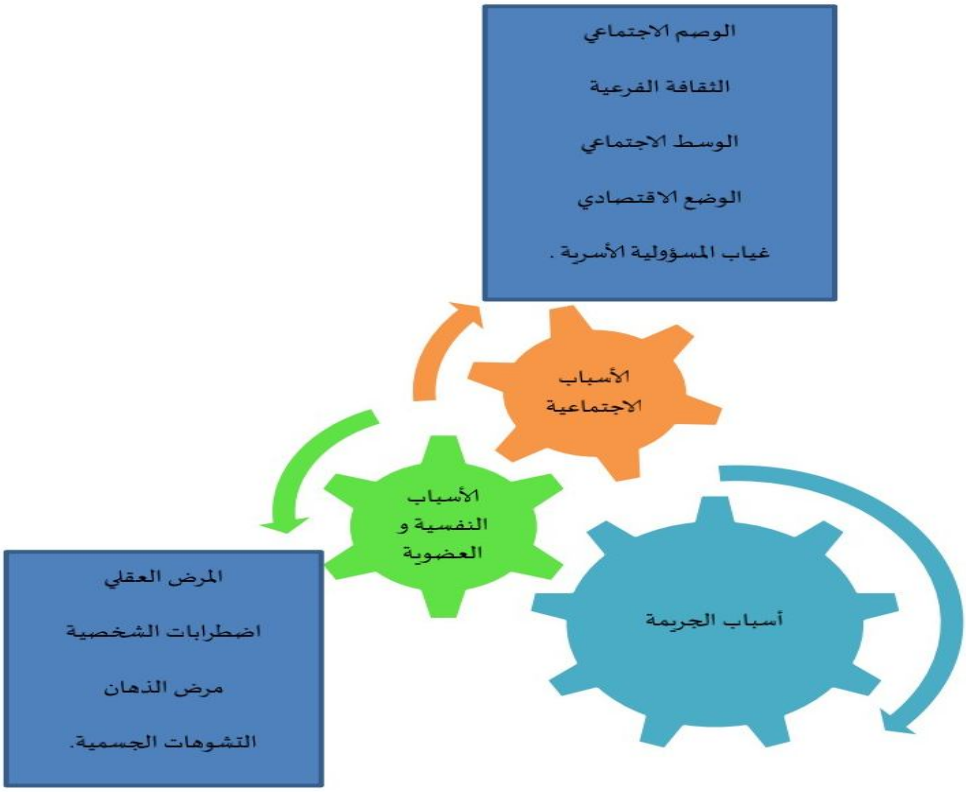

2.11 يرى موروتروجانويك أن الخوف من الجريمة يعود للأسباب التالية:

- وجود ضحايا جريمة حقيقيين.
- وجود معلومات عن ضحايا الجريمة من خلال الشبكات الاجتماعية.
- الضعف الفيزيقي والإخلال بالنظام الاجتماعي.
- خصائص بيئية.

كما أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للخوف من الجريمة تجعل الأفراد غير مرتاحين عاطفيا مما يدفعهم إلى استثمار الوقت والجهد في الوسائل الدفاعية لخفض احتمال تعرضهم للجريمة ((Moore, Trojanowicz,1988, pp. 2-3

12. أساليب مواجهة الوصمة

تتنوع أساليب المواجهة فمنها ما هو سلبي كالهرب والتفكير القائم على التمني، التعبير الانفعالي وغيرها، ومنها ما هو ايجابي كإعادة البنية المعرفية وحل المشكلات والمساندة الاجتماعية، وأن تثقيف الأفراد وإعادة البنية المعرفية حول الوصمة وإرساء قيم عدم التميز، وإتاحة فرص المشاركة الاجتماعية

كلها أساليب لمواجهة الوصمة وخفض نتائجها السلبية، وأشار هانسين 2009 إلى دور التعليم في الحد من الوصمة السلبية من خلال استبدال الأحكام النمطية غير الدقيقة بمعلومات واقعية مفيدة تحسن موقف التلميذ الموصوم ، ومن أهم أساليب مواجهة الوصمة هو معالجة الأسباب الكامنة وراءها وخاصة المواقف والمعتقدات غير الصحيحة والعمل على الدعم الذاتي والتعايش للخروج بأساليب جديدة تساعد على بناء الثقة والوقاية والحماية من الوصمة .

ويرى جاردنر 1991 أن هناك طريقتين للتوافق مع الوصمة الاجتماعية هي أن يقوم الشخص بوضع نفسه ضمن موقع أهميته وعدم إخفاء وصمته الاجتماعية، أو أن يحاول الشخص الموصوم الاندماج مع المجموعة السائدة ومحاولة تقليص تأثير الوصمة الاجتماعية، وتتركز معظم الجهود في الحد من الوصمة على البالغين أو المراهقين أو الأفضل أن يتم مواجهة الوصم في سن مبكرة ويقع الدور من الإشارة إلى دور الإرشاد الفردي والعلاج القصصي في تغيير النموذج الشخصي السلبي لدى الأفراد الموصومين، بالإضافة إلى دور المجموعات الداعمة في تدعيم الأفكار الايجابية وإلغاء السلبية. (Vogel, et al, 2010, pp. 904-922).

- **خاتمة**

من خلال المعلومات والافكار المطروحة والأسباب المتنوعة لحدوث الجريمة فالوصم الاجتماعي كرد فعل مجتمعي هو سبب من الأسباب التي تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي والانحراف، فالوصمة من أكبر العقوبات المسلطة ضد الشخص المجرم وبما تحتويه وصمة العار من رفض واستبعاد وإقصاء اجتماعي ، حيث أن أشد عقوبة للفرد هي أن يوصم داخل مجتمعه بالمجرم أو المنحرف بدلا من احتضانه ودمجه وسط انساق المجتمع ، لهذا السبب تشعل في داخله الرغبة في ارتكاب الجرائم كرد فعل على الوصمة المسلطة ضده من قبل مجتمعه ، وختاما يمكن القول بأن وصمة العار تخلق لنا السلوك الإجرامي .

وبناءا على ما تم طرحه يمكن تقديم بعض الاقتراحات في هذا الصدد كما يلي:

- الاهتمام والتكفل بالمجرم خاصة الاهتمام الاجتماعي والنفسي لما في ذلك من أهمية تنعكس على سلوكه.
- تكثيف الجهود في القيام بتصميم برامج فعالة علاجية ووقائية لفائدة الفرد الموصوم بالإجرام .
- دعوة الباحثين لإجراء المزيد من البحوث حول الوصم واعادة النظر في تأثيره وعلى الأفراد .

- **المراجع:**

1) أقرورو سميرة. (2015). الوجيز في علم الاجرام وأهم مدارسه. الدار البيضاء .
2) البدانية ذياب. (2011). تطوير مقياس الوصم الاجتماعي للمصابين بمرض الايدز في المجتمع العربي. مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 9(2). ص 43- 70.
3) بدر الدين علي .(1958). الجريمة والمجتمع. القاهرة. دار الكتاب العربي

4) بشقة عز الدين وبلعيساوي الطاهر. (2020). الوصم الاجتماعي انعكاساته على أسرة السجين. مجلة العلوم الإنسانية، 1 (3). ص676- 690 .

5) الجنفاوى خالد محمد. (2020). العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقا لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في مؤسسات الإصلاحية في الكويت. مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، (18). ص 15- 52 .

6) خرياطة خديجة وبغدادي خيرة. (2020). المجتمع العائلة والموصوم اجتماعيا بالإجرام في الجزائر إنتاج أم عدم إنتاج. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12 (7). ص 217- 228 .

7) الدوري عدنان. (1984). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي. ط3. الكويت. منشورات ذات السلاسل.

8) الربايعة أحمد .(1984). أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض. المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب.

9) شحاته محمد ربيع وسيد يوسف ومعتز عبد الله. (1994). علم النفس الجنائي. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر.

10) شلبي أحمد أروى .(2014) .دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن، دراسة استكماليه للحصول على درجة الماجستير. جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض.

11) العيساوي عبد الرحمن. (1990). شخصية المجرم ودوافع ارتكاب الجريمة. ط1. الرياض. دار نايف للعلوم الأمنية .

12) غانم محمد حسن. (2006). الاضطرابات النفسية والعقلية والسلوكية. ط1. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.

13) غدنز أنتوني. (2005). ترجمة. الصياغ فايز. علم الاجتماع. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية .

14) مجلس حقوق الإنسان. (2012). الوصم وأعمال حقوق الإنسان بما في ذلك حق التنمية، الدورة 2، البند 3،الجمعية العامة للأمم المتحدة .

15) المشهداني أكرم عبد الرزاق. (2005). واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي. ط1. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

16) معتوق جمال. (2011). مدخل إلى سوسيولوجيا العنف. الجزائر. دار المرابط.

17) معن خليل العمر. (2006). التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة. ط1. الرياض. جامعة نايف للعلوم الأمنية.

18) منصور اسحق ابراهيم. (1991). موجز في علم الاجرام وعلم العقاب .ط2. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

- نوري سعدون عبد الله .(2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. مجلة الانبار للعلوم الإنسانية. (1). ص132- 159.
- A Bondani. Mario. (2017 May). Stigma of addiction and mental illness in healthcare. Journal of PLoS ONE .12(5). p1-13.
- Boyle,Michael. (2013 october). Assessment of stigma associated with stuttering. development and evalution of the self-stigma og stuttering scale. Journal of speech. language and hearing research. 56 (5) p1517-1529.
- Clair,mattew. (2018). Stigma for the coming in core. concepts in sociology. Harvard university .
- Frost M.David. (2010). Social stigma and its consequences for the socially stigmatized, ,London. social and personality psychology compass.
- Goffman. Erving. (2015). Stigma les usages sociaux des handicaps .Paris. Les éditions de minuit.
- Herek. G M. (2002). Thinking about AIDS and stigma. A psychologyists perspective. the journal of law. Medcine and Ethics. 30 (4). p594-607 .
- Jonas E. Edward E . Scott , Robert A. Markus, Hazel .(1984). Social stigma: the psychology of markes relationships. New york. W H Freeman .
- Kleinman,Artheur. Hall-chifford. Rachel. (2009). Stigma:A Social. cultural and moral process. Journal of Epidemiology and community, Health. 63 (6). p1-5
- Moore M H. Trojanowicz R C. (1988 June). Policing and fear of crime. National institute of justice (3).
- Moore Kelly. Johanna Bailey Folk. June P.Tangney. (2017). Self-stigma among criminal offenders:Risk and protective Factors. Journal of stigma and health. 3 (3) p 241-252 .
- Vogel. D. Shechtman,Z. and Nade. (2010 september).The role of public and self-stigma in predicting attitudes toward group counseling. the counseling psychologist. 38 (7) .p 904-922.